

البنك التجاري الدولي - مصر

يقود التحول الرقمي للقطاع المصرفي



ووفق البيان تتمثل ريادة البنك أيضا في تقديم بعض الخدمات الغير تقليدية مثل خدمة دفع المصروفات المدرسية والجامعية عن طريق ماكينات الصراف الآلي. تلك الأنواع من الخدمات من شأنها تعزيز مفهوم «الخدمات المصرفية المتنقلة» لتواكب النمط اليومي للعملاء والذي يتطلب منهم تجربة بنكية متطورة تمكنهم من سهولة الوصول إلى الخدمات البنكية وزيادة تحكمهم في إجراء معاملاتهم البنكية بما يلائم احتياجاتهم اليومية.

وفي هذا الإطار، يوفر البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) العديد من الخدمات المصرفية المتاحة عبر الأجهزة المحمولة مثل الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول (CIB Mobile Banking App) والانترنت البنكي والمحفظة الذكية.

يضيف البنك التجاري إنه بالإضافة إلى ما سبق يتم إدماج الحلول المصرفية الرقمية الخاصة بالأفراد والشركات إلى خدمات ماكينات الصراف الآلي من أجل دعم أصحاب الأعمال من إدارة الأموال بكفاءة.

ومن أبرز أمثلة الشراكة التي قام بها البنك في هذا الصدد خلال عام ٢٠١٧ هي الشراكة مع إحدى الشركات الشهيرة الخاصة بتطبيق رحلات النقل والتوصيل وكذلك التعاون مع

أوضح البنك التجاري أنه على مدار السنوات الماضية، قام بالاستثمار المكثف بهدف تطوير البنية التحتية والمنصات الرقمية ومعايير الأمان، بالإضافة إلى تنمية جميع نقاط الاتصال وتصميم حلول مخصصة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

وفي هذا الصدد، أعلن البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) عن توزيع ماكينات صراف آلي ناطقة وهي من أحدث إصدارات البنك والأولى من نوعها في مصر والتي صُممت خصيصا لخدمة ضعاف البصر والمكفوفين. تتميز هذه الماكينات الحديثة بتمكين هذه الشريحة من العملاء من الوصول إلى الخدمات البنكية، وكذلك إجراء معاملاتهم البنكية بكل يسر وخصوصية.

ووفق البيان، قام البنك أيضا باستحداث المزيد من الخدمات التي أحدثت تحولا للاستخدامات التقليدية لماكينات الصراف الآلي وتوفيرها للأفراد من المتعاملين وغير المتعاملين مع القطاع المصرفي.

وتابع «على سبيل المثال لا الحصر يتمكن الأفراد من تحويل الأموال من صورتها النقدية إلى عملة رقمية والعكس صحيح من خلال ماكينات الصراف الآلي لإجراء تحويلات أو إيداعات مالية أو شحن المحافظ الإلكترونية.»

توحيد قواعد البيانات وإنشاء مركز بيانات في مصر

قال ياسر القاضي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الوزارة قامت بعمل إحلال وتجديد لـ ٨٠٪ من البوكسات الخاصة بالإنترنت وسيتم تزويد المدن الجديدة لخدمات الإنترنت.

وأضاف، خلال تصريحات تلفزيونية، أن سرعة الإنترنت في مصر ليست بالضعف الذي يدعيه البعض وحدث تحسن ملحوظ في الفترة السابقة.

وعلى جانب آخر أوضح القاضي، إن هناك إرادة سياسية من الرئيس عبدالفتاح السيسي لتوحيد قواعد البيانات وتنقيتها، مضيفاً أن الوزارة لديها تكليف كامل من الرئيس بعمل قاعدة بيانات موحدة لكل المواطنين، مشيراً أن قواعد البيانات الموجودة حالياً قواعد متباينة غير مترابطة وسيتم إعادة هيكلة قواعد البيانات وربطها ببعضها.

وأشار القاضي إلى أن قواعد البيانات موزعة بين الوزارات ونعمل على ربطها بالرقم القومي، حيث الوزارة تعمل على إنشاء مركز بيانات في المنطقة التكنولوجية ببرج العرب لتجميع جميع قواعد بيانات المواطنين، مضيفاً أننا قمنا بجمع وتنقية أكثر من ٢٤ قاعدة بيانات مختلفة لدى الوزارات والهيئات.

مركزان لتخزين بيانات الحكومة

وضحت مجلة «المال» من مصادر مطلعة أن جهة سيادية تدرس حالياً إنشاء مركز «داتا سنتر» بمشروع العاصمة الإدارية الجديدة لتخزين بيانات المؤسسات الإدارية والحكومية وضمان سريتها.

وكانت مجلة «المال» قد نشرت منذ أيام أسماء ١٢ شركة مقاولات مصرية ستقوم بتنفيذ أعمال مقار الوزارات بالحى الحكومي بالعاصمة الجديدة، ليضم ١٢ مبنى للوزارات، ومبنى مجلس الوزراء، ومقرًا للبرلمان، وقاعة المؤتمرات الكبرى وأرض المعارض.

على صعيد آخر، تبحث وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إنشاء مركز مشابه لاستضافة بيانات الوزارات والهيئات الحكومية القائمة نظير تحصيل مقابل مادي سنوي.

ويعد «الداتا سنتر» مبنى كاملاً أو جزءاً من مبنى يحتوى على أجهزة سيرفرات وسويتشات وأنظمة اتصالات مركزية. وقال مصدر مسئول بالوزارة إنها تبحث حالياً الأسلوب الأمثل لطرح المشروع على شركات تكنولوجيا المعلومات محلياً وعالمياً، وتحديد تكلفته الاستثمارية، علاوة على موقع إنشائه، وعدد الوزارات التي ستتم استضافة بياناتها.

وتلك هي المرة الأولى التي يتم فيها دراسة إنشاء مراكز للـ «داتا سنتر» تضم كافة بيانات الأجهزة والهيئات الحكومية. يذكر أن مشروعات الداتا سنتر بمصر تنفذها شركات عالمية ومحلية منها IBM وميكروسوفت وسيسكو وإنتل وGPX وشنايدر إلكترونيك وراية القابضة.

ويتراوح متوسط تكلفة إنشاء مركز البيانات «الداتا سنتر» بين ١٠ و ١٥٠ مليون جنيه حسب سعة البيانات المستهدف تخزينها

أحد أكبر سلاسل الهايبر ماركت في المنطقة، حيث يتمكن صرافي السوبر ماركت من إيداع المبالغ النقدية الكبيرة بذات القيمة اليومية أو بحد أقصى في يوم العمل التالي وأيضاً صرف النقود المودعة من قبل عملاء الشركة من خلال ماكينات الصراف الآلي.

وقد ساهم هذا النظام -الذي وفره البنك للعميل- في توفير التكاليف التشغيلية الرئيسية والحد من المعوقات التي يواجهها النظام التشغيلي. وفي ذات السياق، قدم البنك مجموعة متكاملة من الحلول المالية الرقمية إلى التطبيق الخاص برحلات النقل والتوصيل، والذي يدعم الشركة في إدارة الحوافز وصرف الرواتب لموظفي الشركة بسلاسة وأكثر كفاءة عبر المحافظ الذكية.

وعلى صعيد آخر، يدعم البنك التجاري الدولي-مصر CIB خطط التنمية والإصلاحات التي يقودها البنك المركزي المصري لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية.

وأوضح البيان أن البنك هو أول من عدّل حدود التحويلات المالية عبر الإنترنت، وهو ما كان له عظيم الأثر على العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم وأيضاً سهولة انتقالهم إلى القنوات المصرفية الرقمية، والتي تضمن انخفاض التكاليف، وتعظيم العائد من الأصول القائمة، وتحسين التجربة البنكية للعملاء بشكل عام. ولكن، الحلول الرقمية لا تعني عدم الاعتماد الكلي على خدمات الفروع حيث لا يزال العملاء يقومون بزيارة الفروع لتلبية بعض الاحتياجات المصرفية، إلا أن البنك التجاري الدولي-مصر CIB يواصل العمل على تطوير الخدمات والحلول المصرفية الرقمية لتشجيع العملاء على الاعتماد على القنوات الرقمية.

وقال هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي-مصر (CIB) «أن البنك التجاري الدولي يتميز بقدرته على تحديد وتوقع احتياجات العملاء من خلال تحليل سلوكياتهم، وبالتالي العمل على تلبيةها بكفاءة من خلال تصميم حلول وخدمات بنكية وفقاً لتلك التحليلات».

وأضاف: «علاوة على ذلك، قيام البنك بتوفير حلول مبتكرة لخدمة الأعمال إلى جانب المنتجات والخدمات الرقمية هو بمثابة نقطة انطلاق تسمح لنا بتطوير منصة مصرفية مفتوحة لكل من أصحاب الأعمال وعمالهم والتي تمكنهم من إجراء معاملاتهم بكل سلاسة وأمان».

وتابع عز العرب «أننا نضع نصب أعيننا أهمية تمكين الشباب من رواد الأعمال في المشاركة في التحول الرقمي للقطاع المصرفي وذلك من خلال التعاون والعمل سوياً لتقديم المزيد من الحلول البنكية المختلفة لخدمة العملاء، سواء من المتعاملين أو غير المتعاملين مع القطاع المصرفي. وهذا بدوره يعزز الشمول المالي ويدعم التحول إلى مجتمع غير نقدي».